Munich Personal RePEc Archive

The Arab cultural scene... An Institutional and Human Question in Shaping the Political and Economic Dimensions

Kouni, Mohamed

University of Tunis El Manar

2004

Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/28463/
MPRA Paper No. 28463, posted 30 Jan 2011 12:15 UTC

المشهد الحضاري العربي: سؤال المؤسسة.. سؤال الإنسان.. في تحديد ملامح الأبعاد السياسية و الاقتصادية

محمد كوني[1]
Mohamed KOUNI[2]

ملخص : لقد بينا في هذه الدراسة أن المؤسسة النظامية هي بالضرورة وليدة **مؤسسة تلقائية قوامها احترام الإنسان تلقائيا.** و توقفنا أولا عند أهم محدداتها مبينين أن طبيعة السلطة و النظرة تجاه الجنس الآخر و أهمية الوقت و روح المبادرة داخل الحيز النفسي عند الفرد هي أصل هذه المؤسسة. وهي مرتبطة أساسا بمنظومة لاواعيه و مبثوثة تلقائيا عن طريق المنطلقات التربوية. ثم انتهينا بعد ذلك إلى الإتيان على دورها في تحديد المؤسسة النظامية وفي تأثيرها على ملامح البعد التنموي **في المجتمع العربي** , إذ حللنا دورها في نجاعة و احترام العمل و في التوزيع العادل للثروة.

الكلمات المفاتيح : المؤسسات،التنمية ، المنطلقات التربوية ،الاوعي ،العالم العربي

The Arab cultural scene… An Institutional and Human Question in Shaping the Political and Economic Dimensions

Abstract: We try to introduce in this paper an outline of explanation of the under development sources in the Arab world, by adopting the new definition of the social capital and institutional efficiency. It will be summarized around the intuition of spontaneous institution. It signifies the respect of the other's rights in spontaneous and unconscious make. We are demonstrated that the institutional success is linked at the collective unconscious and spontaneous behaviors of the individuals. We showed also, that every nation has a spontaneous institution translating the level of the liberty respect and the initiative degree. This institution can be qualified like a social capital in the societies where the laws are respected spontaneously by the members of the society. It can constitute, on the other hand, an economic and social obstacle in other nations. Thus, this institution affects the human quality, the use of knowledge's and the labor force in general. Consequently, in the presence of inefficient spontaneous institution, the growth and development opportunity will be limited and the economy becomes enabling to absorb all flows of the workers.

KEY WORDS: institutions, development, prime education, unconscious, Arab world…
JEL Classification : K10, O1,…

[1] دكتور باحث في العلوم الاقتصادية – وحدة البحث"سوق العمل والتجارة و السياسة الاقتصادية"- كلية العلوم الاقتصادية و التصرف_جامعة تونس المنار و مستشار لدى سفارة الجمهورية الكورية بتونس

[2] Doctor in Economics , Search Unit : « Labor Market, Commerce and Economic Policy », FSEGT, University of Tunis El Manar and Consultant at the Embassy of the Republic of Korea, Tunisia.

1. مقدمة

إن ما جاء بالتقارير المتلاحقة[3] عن " التنمية البشرية في العالم العربي" منذ سنة 2003 من معطيات اقتصادية و اجتماعية متردية في الدول العربية, خاصة إذا ما قورنت بأقاليم حققت أ شواطا عملاقة على غرار دول جنوب شرق آسيا و بعض دول أمريكا اللاتينية أو مقارنة بالدول الصناعية, يطرح سؤالا ملحا : **لماذا عجزت الدول العربية على تحقيق مستوى تنموي مهم بالرغم من تطور بعض المؤشرات على غرار نسب التمدرس و توفر الموارد الطبيعية و المالية؟**

لملامسة الإجابة على هذا التساؤل كان حريا أن نرتقي بالتشخيص السببي إلى ما هو أعمق من البحث في الاختصاص الواحد آخذين بكل الزوايا المشهدية، من الجانب الاقتصادي إلى السياسي والاجتماعي و السيكولوجي.

ولئن عزا الاقتصاديون و علماء الاجتماع ف ي ب ادئ الامر هذا الاختلال إلى عدة أسباب خارجية معطاة exogenic على غرار النقص في الموارد المالية (ادخار غير كافي لتفعيل الاستثمار وبالتالي النمو) والطبيعية و دور الاستعمار و غيرها[4] من ناحية فان النظريات الحديثة تذهب إلى كون المورد البشري و الإنتاجية و التقدم التقني و التكنولوجي هي العوامل الأساسية المفسرة للنمو الاقتصادي[5] .

من جهة أخرى يذهب كثير من المفكرين إلى كون هذه العوامل هي أجزاء مكونة لمنظومة التنمية و هي في حد ذاتها نتيجة لعوامل خارجية. و للنفاذ إلى المقاربة الحقيقية لابد حسب هؤلاء من النظر إلى المحيط المتصل بسلوك الإنسان و بحركة العمل. بمعنى البحث في المؤسسة المكونة حتما للسلوك البشري في صيغتيه الفردية و الكلية داخل المجتمع[6] . و تتجلى هذه المؤسسة في عدة جوانب منها السياسي و الاقتصادي و الثقافي الاجتماعي ***و تعني جملة القوانين التي تحمي الفرد و تلزمه في الآن بأداء الواجب تجاه الآخر المنضوي تحت ذات المنظومة.***

يذهب إذا جل الاقتصاديين اليوم في هذا الاتجاه معتبرين أن المحيط المؤسساتي هو العامل الركيزة الذي يدفع بمسار التنمية نحو التقدم والرخاء نظرا إلى كون المناخ المحدد لحركة و تفاعل الإنسان داخل النسيج الاجتماعي هو الدافع الأساسي للعمل والإبداع و تكثيف الجهد الانتاجي مما يمكن من نسب تطور هائلة ترتقي سواءا بالجانب الكمي (ارتفاع الناتج الفردي الخام) أو النوعي للحياة الإنسانية.

و يفترض للحديث عن جودة مؤسساتية ممتازة إن تكون العلاقة التقابلية (الحرية/الواجب) بين الأنا و الآخر **علاقة تلقائية (احترام الاخر تلقائيا وبشكل لا واعي).**

بيقى حريا بنا ان نتساءل حول المحددات الاساسية لوجود مؤسسة فاعلة قادرة على تفعيل التنمية. بشكل ادق هل من السهل تشكيل ملامح هذه المؤسسة داخل اي مجتمع ام انه لابد من توفر ارضية ملائمة لذلك يشترط فيها بعض المقومات الضرورية ؟

لملامسة الاجابة على هذه المساءلة نتبنى الفرضية المنهجية التي تقول بان التنمية هي نتاج لمناخ مؤسساتي فاعل و بتوفر هذا المناخ لابد من جملة من المحددات الاساسية و المتعلقة خاصة بطبيعة و

---

[3] تقارير التنمية البشرية, الأمم المتحدة سنة 2003 و 2004 ...

[4] (انظر مثلا ((Solow (1956)

[5] Grossman et Helpman (1991) و Romer (1986, 1990) و Lucas (1988)

[6] Acemoglu, Johnson et Robinson (2004)

خصوصيات المجتمعات الثقافية الحضارية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية. و نذهب في هذه الدراسة الى كون **المؤسسة هي بالضرورة حركة تلقائية** داخل المجتمع تترجم **مدى احترام الانسان تلقائيا (احترام المجموعة للحرية الفردية و احترام الفرد للواجب الاجتماعي بشكل تلقائي)**. و للخوض في هذا الملمح يبدو ضروريا الاهتمام **بالمنطلقات التربوية**[7]. ***ونعني بها جملة القواعد التربوية التي تحدد البنية الشخصية للفرد, حيث تلقن بشكل لاواعي مكونة ملامح «الشخصية القاعدية»*** [8] ***لافراد المجتمع الواحد***. يثبت الثقافيون[9] culturalists على غرار بنيدكت Benedict و ماد Mead و غيرهما من كون لكل مجتمع ملامح ثقافية تؤثر في السلوك الفردي و بشكل موحد بين كل افراد المجتمع الواحد و عادة ما يكون السلوك البشري نابعا من عمق اللاوعي المتمثل في الموروث التلقائي الجماعي والمعبر عنه **بالشخصية القاعدية للمجتمعات**.

يكفي إذا لتحليل هذا المبحث أن نتقصى اثر المنبع الأصلي للسلوك الموحد و المميز لجل افراد المجتمع الواحد والذي يحدد بشكل كبير السلوكات العامة و ما مدى فعاليتها في المجتمع بمعنى ان نبحث في بنية و تركيبة الاوعي الجماعي. من هنا, سوف نبحر في هذه الدراسة عكس تيار رواد الأدبيات المؤسساتية[10] الذين يعتبرون المؤسسة هي نتاج جهد سياسي منظم بالأساس. من جهة أخرى يذهب بعض المفكرين الاقتصاديين الى ان **الراسمال الاجتماعي بما هو شبكة العلاقات الاجتماعية**, يسهم بقسط مهم في سيرورة التنمية[8]. و يرجع المفكرون ذلك إلى أهمية خاصيات التنظيم الاجتماعي خاصة منها **مدى اهمية الثقة** التي تبرز بشكل تلقائي بين افراد المجتمع و **مدى فعالية التقاليد و مدى ترابط و انسجام الشبكات العلائقية** و التي يعتبرها جل الباحثين في الرأسمال الاجتماعي[11] كعامل مهم للنمو و التنمية. الا انني اذهب هنا عكس هذا الراي المطلق حيث انني اعتبر ان الراسمال الاجتماعي له فعل ايجابي دائم في التنمية و هذا ليس في كل المجتمعات حيث نجد الفوارق الرهيبة بينها والأحرى هنا ان نسمي هذا المتغير في عموميته **بالمؤسسة التلقائية**. و كما اشرنا في ما سبق فهي تعني **مدى احترام الانسان تلقائيا (احترام المجموعة للحرية الفردية و احترام الفرد للواجب الاجتماعي بشكل تلقائي)**. إذا لكل مجتمع مؤسسة تلقائية لها مواصفاتها حسب تركيبة و خاصيات الاوعي الجماعي و حسب هذه الخاصيات تتحدد ملامح و جودة هذه المؤسسة. فهي تعني الراسمال الاجتماعي اذا ما اتصفت بجودة عالية تخدم مسار التنمية البشرية و هي مجرد مؤسسة تلقائية اذا ما لعبت دورا عكسيا بتعطيل التقدم الاجتماعي والاقتصادي. و تكون بالتالي المؤسسة المنظمة (او القانونية: السياسية منها او الاقتصادية) مجرد نتاج لـ لمؤ سسة التلقائية لأنه باختصار يمكن ايجاد منظومة قانونية ناجعة لكنها لا تحترم بشكل تلقائي و بالتالي فان الانظامي يتحكم بالنظامي و الأمثلة على ذلك كثيرة و سوف نتعرض الى كثير منها في فترة لاحقة من هذه الدراسة.

لبسط هذه الامور و تحليلها نتناول بالدرس أولا المحددات الاساسية لهذه المؤسسة ثم ناتي في ما بعد على دورها الفاعل و الرئيسي في تحديد ملامح التخلف الاقتصادي العربي.

---

[7] نعني بالمنطلقات التربوية جملة المبادئ و المعتقدات و العادات والتي تحدد قاعدة السلوكيات و التفاعلات و العلاقات عند الفرد و هي عادة ما تكون لاإرادية و مشتركة مع جل أفراد المجتمع الواحد. و نستبعد هنا التربية الأكاديمية و المتأتية عن طريق الوعي كما أننا لا نعتبرها متعلقة بمرحلة الطفولة فقط.

[8] يعرف الثقافيون الشخصية القاعدية بما هي جملة الخصائص الموحدة بين كل عناصر المجتمع و المندرجة ضمن نسيج اللاوعي الجماعي عبر نسق زمني طويل, حيث لا يمكن تغييرها بسهولة و هي التي تحدد المنطلقات التربوية عند الفرد.

[9] من أهم رواد هذه المدرسة و مؤسسوها هم خاصة Linton و Kardiner و Mead و Benedict

[10] و Ostrom و Williamson و North الذين يعتبرون أن المؤسسة السياسية النظامية هي المحدد الأساسي لجودة المؤسسة و للتنمية. على غرار Acemuglu

[11] يمكن تعريف الرأسمال الاجتماعي كما يلي : هو جملة الشبكات العلائقية و مستوى الثقة بين أفراد المجتمع.

2. المحددات الأساسية للمؤسسة التلقائية

يذهب هيرشمان (1984) الى أنه «على طول الطريق يصبح إذا ممكنا استيعاب نوعا من العلوم الاجتماعية التي ستصبح مختلفة جدا على تلك التي طبقها أغلبنا : **علم أخلاق-اجتماعي** [...] حيث أن الإعتبارات الأخلاقية لا تحتاج الى ان تقدم على وجه الخطء أو بشكل لاواعي, و لكن يجب أن تعرض بشكل منفتح و جريء. **هاهو في كل الحالات العلم الذي أحلم أن يكون لأطفالنا الصغار.**»[12] .

إن العلم الذي يحلم به هيرشمان هو علم ينبع من الخصائص الاجتماعية الأخلاقية ومن المعايير المكونة لسلوك الإنسان بما هو وحدة فردية متصلة بجذرية إلى وحدة اجتماعية أكبر. هذا التعريف يستوقفنا على عدة حدود لكنه يدعونا بإلحاح إلى التمحيص داخل مجالين و هما النفسي و الاجتماعي. ويذهب في اعتبارنا هنا من أن السياسي هو نتاج ممتاز Luxury product لما وصل إليه المجتمع في صيغته الكلية وما وصل إليه الفرد في صيغته الجزئية المتصلة بهذا الكل. ومن هنا يلزمنا دقة أكبر في التحليل وفي اختيار الزوايا من ناحية والمسائل من ناحية أخرى فأن نهتم مثلا بما هو كلي جماعي مع إغفال الجوانب الفردية الجزئية يمكن أن يخفي التحليل عديد الجوانب المهمة والتي قد تفقد النتائج قيمتها الحقيقية. وأن تهتم بالجزء في انفصال تام عن الكل نصبو إلى نفس النتيجة السابقة. والكل هو ممتد في الأنسقة الزمنية بمعنى أن تحلل في الحاضر تفقد الماضي مكانته و تتغافل بالتالي على أبعاد ضرورية للتحليل وهذا برأيي هو العامل المهم (الزمن العميق) الذي تغاضى عنه المحللون الاقتصاديون في تفسيرهم للتنمية وفي تناولهم للمؤسسة.
إن اختيار المنهج والإلمام بالمسائل المتصلة بالمؤسسة هدفان يبدوان على أهمية من التعقيد ولتفادي كثيرا من المشكلات سنتبع مراوحة بين الشمولية وما يخدمها من مسائل جزئية مهمة تفضي إلى عمومية مطلوبة من أجل إضفاء منطقية ممكنة على التناول التحليلي في هذا الصدد.

و كما أسلفنا الذكر فان المؤسسة التلقائية تحددها جملة المنطلقات التربوية داخل نسيج اللاوعي أي الشخصية القاعدية للمجتمع و هي بدورها المحدد الأساسي للمؤسسة النظامية بشقيها السياسي و الاقتصادي. ونأتي في ما يلي على أهم العوامل المحددة لها :

2.1 الأسرة والنظام السلطوي الأسري

لتبين معالم المؤسسة التلقائية في المجتمع العربي و دور النظام السلطوي الأسري في تشكيل ملامحها انطلاقا من منظومة التربية نتوقف عند احد أهم ركائز هذه المؤسسة و نعني بذلك هامش الحرية. و لكن قبل الخوض في ذلك نتوقف عند مفهوم النظام السلطوي الأسري. **نعني بالنظام السلطوي الأسري جملة القوانين المبثوثة بشكل لاواعي و تلقائي داخل المنظومة التربوية للأسرة و المحددة لملامح المنطلقات التربوية عند الفرد و التي تمثل ضلعا مشتركا مع بقية اسر المجتمع الواحد.**
إن هامش الحرية في المجتمع الحديث يتجلي في مقولة "الديمقراطية" وهي تعبر عن حريات الفرد مقابل احترام القانون (أي المجتمع). أما من الناحية الاجتماعية فلا يعدو أن يكون سوى **ذلك الحيز النفسي من الاعتراف التلقائي بالآخر و القبول به كشريك في الفعل الاجتماعي.** إذا فهو وليد خصوصيات اجتماعية متعلقة ببنى نفسية – تربوية وموروث جماعي يمثل انحياز فكري ثقافي كما يعبر عن ذلك اليوسف[13]. إن التوصل إلى مؤسسة حقوقية تلقائية تؤدي بنا إلى خلق شخصية فردية

[12] Assidon (2002)

[13] انظر اليوسف *2000*

فاعلة و خلاقة اجتماعيا و اقتصاديا يمر حتما عبر أهمية هامش الحرية داخل النسيج التربوي عند الفرد. و هامش الحرية هو نتاج لاواعي للمنطلقات التربوية, حيث أن الأسرة تبث بشكل تلقائي لاواعي جملة المبادئ و العادات و المعتقدات داخل النسيج التربوي عند الطفل محددة بذلك ملامح تركيبة لاوعيه و بناه النفسية المؤثرة بعمق في سلوكياته و في نظرته تجاه الآخر. و كما أسلفنا الذكر في ما سبق فالعملية التربوية داخل الأسرة تحددها الشخصية القاعدية للمجتمع كما يبين ذلك الرسم التالي:

الرسم رقم 1 :

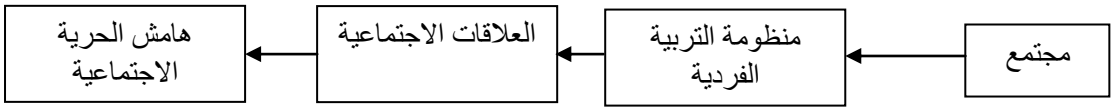

وتؤثر شخصية الفرد المصنوعة جماعيا ومن داخل النسق الحضاري الاجتماعي في طبيعة العلاقات والسلوكيات عنده. فهي تختزل قدرا كبيرا من سلوكيات وعلاقات بقية العناصر المكونة لذات المجتمع وتحدد بالتالي درجة وهامش الحرية عند الفرد ومدى انعكاسها على السلوكيات الاجتماعية والتفاعلات داخل منظومة العلائق المتاحة.

إن النظام السلطوي الأسري يرتبط أساسا بمنظومة العرف الاجتماعي بما هو جملة ما اتفق عليه المجتمع بصفة تلقائية من أحكام وقوانين وعادات متبعة ومنظمة للحياة الاجتماعية من غير تلك المتعلقة بالدين هذا ويعرف اللغويون والقانونيون العرف على أساس العادة (أي جملة العادات المتبعة والمميزة لمجتمع ما). وتتشكل الأعراف الاجتماعية ضمن سـ يرورة زمنية طويلة الأمد إذ تتناقل الأحكام والتقاليد والعادات عبر الأجيال بصفة تلقائية ودون قصد أو وعيا بمضامينها ومعطياتها. ونريد هنا أن نقف عند حدين أساسيين على المستوى المفاهيمي: التقاليد والعادات والأحكام المتناقلة تلقائيا (غير مباشرة) عبر النسيج التربوي من ناحية وهي ما يعبر عنها بالخصائص الحضارية أو الهوية (Warnier) وتلك التي تعطى بشكل مباشر عبر ذات القنال التربوية ويكون لها أثر أقل على مستوى التشكيل التربوي عند الفرد.

إن تناولنا لمدى أهمية الأخلاق أو الموروث الانحيازي الثقافي والفكري عند الفرد مثلما يعبر عن ذلك اليوسف[14], يتجلى ضمن الحركة الاجتماعية الجماعية وهو عبارة عن تكرار نفس الخصوصيات السلوكية والثقافية الاعتيادية عند كل أو شبه كل الأفراد المكونة للمجتمع. إن البحث في بنية السلطة داخل الأسرة يحيلنا على دور الأخلاق والنظم التربوية المتكررة والمنتجة على نسق زمني في خلق الواقع الاجتماعي المؤسساتي من ناحية، لكن أيضا يضعنا مثلما يعبر عن ذلك اليوسف (2000) أمام إشكال: هل المجتمع هو الذي يخلق التربية أم أن التربية هي التي تخلق المجتمع ولكن مع الإشارة إلى أنني أعتبر هنا التربية بما هي جملة القيم التي يتلقاها الفرد كمنطلقات لتكوين الشخصية غير التربية الأكاديمية (أي ما قبل وما تزامن مع التربية الأكاديمية). فهي إذا جملة المؤثرات القيمية الأخلاقية التي تحدد بشكل مباشر وغير مباشر شخصية الفرد ومدى تأثير هذه الشخصية في الصنع الاجتماعي. كثير من المسائل يمكن أن تستوقفنا هنا إزاء دور الأخلاق والتربية في تحديد المؤسسة الاجتماعية التلقائية التي سنحاول الابتعاد بها عن كل ما هو سياسي وسنهتم هنا أساسا بثلاث قيم كبرى في حياة

[14] انظر اليوسف *2000*

المجتمعات وهي: الحرية واحترام الزمن والتعليم والإبداع وسوف نكشف دائما في إطار المؤسسة الاجتماعية كيف أنه للتربية والأخلاق دور فعال في وضع ملامح المنظومة المؤسساتية.

ولكي تتأسس هذه المنظومة بشكل فعال أسريا لا بد من وجود حيز نفسي داخل الفرد لتقبل هذه الحرية تلقائيا بمعنى أو بآخر مدى تقبل الآخر تلقائيا وانطلاقا من تحديد درجة هذه القابلية الفردية للفعل الآخر (نسبة للآخر) يمكن استقراء هامش الحرية الأسرية وبالتالي الاجتماعية.

يبرز اليوسف (2000) من أن عملية التطبيع الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر تفقد ثنائية توجهها العلائقي (من المجتمع إلى الفرد ومن الفرد إلى المجتمع) لتصبح عملية أحادية التوجه العلائقي من المجتمع إلى الفرد دون أن يكون للفرد دور في صنع المجتمع. من هنا يبدو واضحا أن المجتمع (الكل)هو صانع الفرد وهذا الأخير مجرد كائن ثابت جامد مكرر للسلوكيات و للقيم والمبادئ والعادات الاجتماعية ويصبح إذاك المجتمع في حالة ثبوت دائمة. وتأخذ السلطة داخل نفسية الفرد حيزا كبيرا حيث الحضور المكثف للأنا الأعلى الاجتماعي بمختلف تجلياته الفكرية والعقائدية والثقافية ومن هنا يختل التوازن النفسي داخل المنظومة التربوية ويصبح الخوف من الأنا الأعلى هو المحدد الأساسي لسلوكيات ولفاعلية الفرد في فضاء المجتمع وفق ما يسمح به حيز السلطة و داخل المنظومة التربوية. ويتملك المثقف خوف من البادرة حيث لا "حق لقول لا". وتبث هذه القيم داخل النسيج التربوي بشكل تعسفي وتسلطي ودون وعي. يتبين لنا إذا أن حضور السلطة داخل الجهاز النفسي يعتمد الأحادية المطلقة التي ليست قابلة للنقد ولا للاختراق.

ويتجلى واضحا من أن هذه المنظومة السلطوية تحدد بشكل لاواعي (لاشعوري) درجة الخوف من الموروث السلفي السلطوي (الخوف من كل شيء يتغلغل لا شعوريا داخل الفرد انطلاقا من المنطلقات التربوية للأسرة). و يشكل حيز الخوف ملامح البادرة الفردية (individual initiative) و مدى ردة الفعل تجاه الواقع الأسري والاجتماعي والانحياز الثقافي ومقدار الشك في المعلومة و درجة الفاعلية النقدية عند الفرد (critical reaction of the individual) و التي تتعلق بالسلطة الأبوية الذكورية حيث سلطة الأب المطلقة والغياب الفعلي للمشاركة الأموية (الأم) في القرار الأسري وتتجلى مدى نجاعة هذه السلطة الأبوية التي لا تناقش في بث سياسة الترهيب التي تمارسها الأم "إن لم تفعل سأخبر أباك" "أبوك لا يرضى" "لا تناقش أباك" "من الحياء أن تكذب أباك" "اخجل من أبيك" .... وإلى آخره من القيم التربوية التي تبرز سلطة الأب المطلقة الاستبدادية والمحددة أساسا لدرجة فاعلية الفرد تجاه الموروث السلفي..." و يصبح الفرد زمنئذ مجرد متقبل أو ناقل, يعيد للمجتمع ما تلقى من ذلك الموروث المتخلف وتلك التربية السلبية. وتصبح إذاك المبادرة الفردية منعدمة ويصبح المحدد الأساسي لفاعلية الفرد ذلك الانحياز الثقافي و العقائدي و الفكري. وسوف نبين تباعا أن المغامرة تنعدم شيئا فشيئا مما يؤثر سلبا على الخلق والإبداع والتجاوز الفكري وتغرق المنظومة الاجتماعية في الممنوع وتنعدم الحرية داخل المجتمع الرافض أفراده للتجاوز والشك في المعلومة والنقد حتى ولو بدا لهم أن النمط الاجتماعي السائد نمط متخلف. ويمكن تبني مفهوما أساسيا في هذا السياق لفهم دور الأخلاق في تحديد هامش الحرية عند الفرد والذي بدوره يحدد هامش الحرية داخل المجتمع ألا وهو **درجة التنوع والاختلاف في البنى التربوية** مثلما يبين ذلك الرسم التالي:

الرسم رقم 2 :

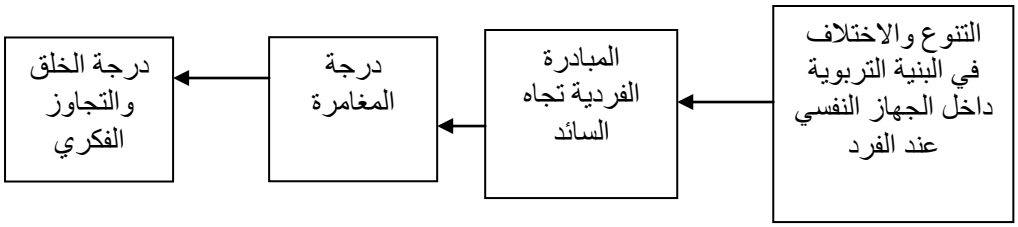

والملاحظ من أن النسق التربوي في المجتمع العربي ذا بنية فهم وتصور أحادية (ليست متنوعة و لم تبنى بقوى تسمح بالاختلاف التلقائي داخل نفسية الطفل) والتي بدورها تكرر نفس البنية في الصنع التربوي للأفراد فحضور السلطة المطلقة عند الفرد داخل الحيز النفسي تحدد التصورات التي تمنع كل بادرة تفكير وتصبح كل حركة اختلاف تلقائي هي حركة ممنوعة.

إن الحضور المطلق للأحادية السلطوية والذي كرسته أساليب التربية وأدوارها التسلطية الاستبدادية (ذات البعد الواحد) يهدم كل مجال للتنوع والاختلاف و يؤخر حيز التحرر داخل المنظومة النفسية للفرد ومن هذه الأساليب أسلوب الترهيب المعتمد في منظومة المنطلقات التربوية عند الأسرة العربية (لا تفعل وإلا ضربتك... إنني سأخبر بك المعلم ... لا تخرج في الظلام وإلا التهمك الغول). و لفرض هذا الأسلوب استلزم أدوات قادرة على تفعيله, منها أداة الذكورية المطلقة (الأب، المعلم، الحاكم...) وتتكون في تصور الطفل عبر المراحل التربوية صورة متصفة بخاصيتين (الممنوع والذكورية) ومن هنا يصبح النمط الثقافي الفكري عند الطفل نمطا متكررا (اليوسف, 2000) ويصبح الممنوع عبءا ثقيلا ومحددا أساسيا للسلوك السلفي المعاد (أو الذي لابد أن يكون متكررا أو معادا) أما الذكورية المطلقة فتجعل هامش التنوع والاختلاف مفقودا. وتبث هذه السلطة الاستبدادية لا شعوريا عبر المراحل التربوية حتى تصبح البنية التربوية عند الطفل بنية ذكورية ويصبح بالتالي انفعاليا ذكوري المنطق التفكيري والتصوري والعقائدي غير قابل للآخر الأنثوي المغيب تماما والذي لا يحضر داخل منظومة الوعي إلا عبر الغريزة الجنسية فقط.

2.2 العلاقة التقابلية: الذكورة–الأنوثة

وكنتيجة لتأثير النظام السلطوي الأسري تصبح قيمة المرأة داخل هذه المنظومة شبه مغيبة و يكون حضورها جسديا محضا فتفضي زمنئذ هذه الوضعية إلى كائن غير متوازن النظرة والسلوك ومثقل بثغرات تربوية كبيرة مما يجعل هامش التحرر شبه مفقود و مما يؤدي إلى حالة من الأحادية المطلقة تفضي إلى اللاحرية و اللاإبداع.

إن المتحدث عن الحرية وحقوق الإنسان في جل مجتمعات العالم الثالث يستوقفه موضوعا مهما تتبناه جل المنظمات الدولية والدول الغربية ألا وهو حرية المرأة ويبدو لي أن هذا الموضوع متعلق جذريا بمطلب الحرية الفردية والإنسانية. و بما أنه على قدر هائل من الأهمية فإنه يصبح موضوعا حساسا للغاية ولبلوغ هذا الهدف كان لابد أن تنبع هذه الحرية من الأعماق التربوية (المنطلقات) وأن يبقى مطلب حرية المرأة ضمن الأنسجة والبنى التربوية عند الرجل والمرأة على السوى. وما وصلت إليه بعض الدول العربية خاصة من درجة تحرر كبيرة للمرأة تبقى هذه الحركة بحاجة إلى دعم تلقائي من الأفراد (رجالا كانوا أم نساء) و إلى توجيهها توجيها جيدا مراعيا الخصوصيات الحضارية للمجتمع

واستثمارها تنمويا. إن حرية المرأة و إن لم تكن مطلبا رجاليا نسائيا ينبني داخل الفرد ويتوسع ضمن قناعاته وتصوراته واعتقاداته وتتجاوز بالتالي تلك الصورة الجسد فهي لن تؤدي بنا إلى مؤسسة تلقائية ناجعة و تسهم في تيار التخلف السائد.

إن مطلب حرية المرأة هو بالضرورة مطلب داخلي تلقائي للفرد. ولكن لابد أن يكون نسائيا رجاليا أيضا.
من هنا تصبح العلاقة التلقائية بين الرجل و المرأة علاقة توافقية تكميلية. و إذا لم يتوفر القبول التلقائي بينهما فالعلاقة تصبح إذاك علاقة صراع بين خاضع ومسيطر. و تبنى نفسية الطفل على هذا الانخرام حيث تؤدي إلى شخصية عطالية تواكلية من طرف الخاضع و احتقارية من طرف المسيطر. و يساهم الطرفان في ذلك بنفس القدر على حد السوى. و تؤدي بنا هذه العلاقة إلى تشكيل نظرة غير متوازنة (أشبه بالمرضية) تجاه الجنس الآخر في البنى النفسية الاواعية عند الفرد. و هذه النظرة هي جزء من التشكيل العام للمؤسسة التلقائية و التي تحدد بدورها نجاعة المؤسسات النظامية. إن اعتماد حرية المرأة عبر نظالات سياسية على أهميته لا يؤدي من جهة أخرى إلى النتائج الاجتماعية و الاقتصادية مثل تلك المرجوة إذا ما اعتمدنا ذات السياسة في ظل علاقة تلقائية بين الجنسين.

و تتجلى طبيعة هذه العلاقة التقابلية في جملة من المقولات و المبادئ التربوية في المجتمع العربي كتلك التي تمجد الذكورية المطلقة على مستوى التصور النسائي الرجالي (كيف تلعب مع الفتيات، لا تبكي مثل البنات, المرأة تحبذ مولودا ذكرا...). و تقودنا هذه العلاقة إلى عدم الاحترام التلقائي للآخر و إلى عدم الثقة في النفس مؤسسة لشخصية غير متوازنة و غير قادرة على الإضافة و الإبداع.

2.3 احترام الوقت : احترام الإنسان

إن معطى الزمن في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية على وجه الخصوص يعتبر المتغير الأساسي داخل معادلة رياضية يكون محورها الإنسان. فالزمن يعكس حياة الفرد والمجموعة و يحضر كمؤشر للتقدم. فاحترام الوقت نابع من احترام الآخر (الإنسان) و هو نابع من الوعي بالحياة وبالقيم الأخلاقية انطلاقا من المنظومة السلوكية اللاواعية في المجتمع. فما هي تجليات احترام الوقت في المجتمع العربي و كيف يؤثر في تشكيل ملامح المؤسسة التلقائية ؟

للإجابة على هذا التساؤل ينبغي أن نتوقف مليا عند جملة السلوكيات الفردية المعبرة عن انحياز ثقافي فكري عقائدي سلفي متوارث. إن النظرة الرعوية (نسبة إلى الرعي) تجعل النظر إلى الحياة فيه نوع من اللامبالاة والصدفة وخال من البرمجة الدقيقة والإستراتيجية ذات البعد الزمني. هذا بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية بما تتصف به من امتداد فتكون طبيعة الصحراء مطبوعة لاشعوريا في داخل النفسية عند الفرد ويكون الوقت لا معنى له في خضم هذا الامتداد.

من جهة أخرى يبدو أن الاهتمام بالوقت في الزمن الحديث متأثرا ومتفاعلا في آن بطبيعة البنى التربوية عند الفرد والمجموعة, تلك البنى العطالية السلفية التي تكرر ذات النمط السائد والتي ليست قادرة على الانجاز أو التجاوز لأنها محكومة بسلطة استبدادية قهرية متوارثة ومتينة داخل النسيج اللاواعي فتكون الحياة العربية عبارة على فترات متراوحة من الرعي تقطعها فترات من شرب الشاي. والشاي يتجلى في عدة مظاهر فمن تقليدية تجمع العائلة أو القبيلة أو حديثة كما يعبر عنها المقهى اليوم. وعلى اختلاف المستويات الثقافية والعلمية وغيرها يجتمع اللافراد "لممارسة قتل الوقت" وتسبح الحياة الاجتماعية في فلك هذه المقولة و التي لا تعني في الحقيقة سوى قتل الإنسان لأن الزمن ليس أكثر من مرآة عاكسة لعمر الإنسان القصير والذي يتفنن الإنسان العربي لا شعوريا في قتله وفي قتل

التنمية وقتل للفرصة ليس للأجيال الحاضرة فقط بل للأجيال القادمة أيضا لما يمكن أن يجدوه من موروث ضئيل (اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعلميا). و هذا يسهم في جعل فرص التنمية ضئيلة و يصبح بالتالي تدارك التخلف أشبه بالمستحيل. فاحترام الوقت بشكل تلقائي هو جزء من بناء المؤسسة التلقائية التي تفضي إلى الاحترام التلقائي للإنسان (الآخر) و الذي يؤدي بدوره إلى النجاعة التنموية. كما يفعل الإنتاج الثقافي و العلمي.

2.4 أهمية المبادرة و روح الخلق و الإبداع

إن النهج العلمي الثقافي الذي اعتمدته الدول العربية إبان الاستقلال و المتمثل في تطوير وتحديث التعليم واعتماد الثقافة الحديثة والمجددة يعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق التنمية البشرية الشاملة وقد تمكنت هذه البلدان بدرجات متفاوتة من تحقيق مستوى مهم من الرأس مال البشري (human capital stock) ومن محو الأمية وتحقيق نقلة نوعية على المستوى المعلوماتي والتكنولوجي والمنهجي. ولكن يبقى السؤال مطروحا: إلى أي مدى ساهمت هذه الطاقات البشرية في إزاحة التخلف وفي تحقيق التنمية؟ بصورة أوضح هل أن النمط التعليمي الغربي المعتمد كاف لتحقيق إنتاجية عالية وتقدم تقني و علمي وأسلوبي؟ و هل يمكن من معاضدة الجهد التنموي الذي يتطلب تحقيق نسب نمو كافية للوصول إلى نقلة نوعية على مستوى وجودة العيش للفرد داخل الوطن العربي؟

كما يمكن ملامسة تساؤل آخر يخدم المساءلة السابقة ويضع معيار مدى أهمية النهج التعليمي الحالي في تغيير الانحياز الثقافي السلفي السائد و تطوير المؤسسة التلقائية.

في ذات السياق يمكن طرح ذات المساءلة بكيفية أخرى: لو فرضنا وجود فردين أحدهما ينتمي إلى إحدى دول الشمال والآخر إلى إحدى الدول العربية وكلاهما تلقى نفس كمية المعلومات (مثلا مهندس في اختصاص ما) هل يصلان إلى نفس مستوى الإنتاجية وهل يطوران بنفس الكيفية القاعدة المعلوماتية (تقدم تقني) عن طريق خلق المعلومة؟

إن التجربة التنموية العربية أثبتت عكس ما تصوره المفكرون من أن المستوى التعليمي يحقق ويسهم بشكل كبير في تحقيق هذه المنظومة ونستنتج ذلك من جملة الأرقام والدراسات والأبحاث التي تبرز نسقا بطيئا لنمو الناتج الفردي الخام بالرغم من تسجيل تطور هائل على مستوى إنتاج العقول المتعلمة ذات مستوى مقبول للتمدرس عموما وهذا الاختلال بين المؤشرين يحيلنا على مراجعة النظر في مقاييس وتفسيرات "الرأس مال البشري" التي تثبت من أن ارتفاع نسب التعليم والتربية وتطورها في المجتمع من شأنه أن يفسر بشكل رئيسي نسب النمو الاقتصادي (مجموعة من الاقتصاديين على غرار ليكاس,1988 و بارو و لي,1993 و2000 و العديد من المنظمات الدولية خاصة البنك الدولي).

ولعل الشيء الذي تغافل عنه المتبنون لهذه النظرية ونظرية النمو والتنمية عموما هو الفارق الحضاري والإنساني والتاريخي بين الحضارات والأمم حيث أنهم اعتمدوا في قياسهم "للرأس مال البشري" على نسب التمدرس وعلى المستوى التعليمي دون الاهتمام "بنوعية الإنسان الحامل لهذه المعلومات" وإننا نشير هنا إلى مفهوم جديد لابد من أن نتبناه لفهم اختلاف دور التعليم وفق المنهج الغربي بين الدول المتقدمة (علميا وإنسانيا واقتصاديا) ونظرائهم من الدول العربية ألا و هو جودة الـ رأس مال الـ بـ شري «human quality» حيث أن علماء الاقتصاد لم يعيروا اهتماما إلى أن المعلومة في حد ذاتها لا تكفي لمعاضدة جهود النمو إنما كيفية التصرف فيها وتطويرها وخلق معلومات أخرى على أساسها هي التي تفسر النمو وفق سـ يرورة معلوماتية متراكمة ومتطورة.

وللوصول إلى كل هذه المراحل استوجب وجود إنسان ديناميكي، جريء حداثي، متجدد ومغامر. وكل هذه التجليات السلوكية تبرز من كون الإنسان العربي متميزا بمنطلقات تربوية تحكمها سلطة استبدادية وموروث سلفي متخلف و هذا كاف لجعله متصفا علميا بما يلي:

1 -الثقة المطلقة أو شبه المطلقة في المعلومة (دوغمائية) وهذا تكرسه المنطلقات التربوية التي يـ تـ لـ قاها الطفل. فبالإضافة لتركيبته النفسية المحكومة بالسلطة الأحادية الذكورية المستبدة ما قبل الدخول إلى المدرسة ترسخ لديه صورة المعلم (المعجزة) والذي لا يناقش ولا يخطئ. وبالتالي ينشأ الطفل بشخصية غير متحررة علميا وإيديولوجيا وثقافيا و غير مؤمنة بالآخر وبالحوار وبالاختلاف. ومن خلال صورة السلطة داخل مخيلة الطفل بأحاديتها المطلقة يتسرب الشك والاستنقاص من أي عمل ذاتي وتتشكل بالتالي نظرة سأسميها هنا بـــ"**الاحتقارية – الانبهارية**" فهي تحتقر كل ما هو ذاتي (فرديا كان أم جماعيا) و تنبهر بكل فوقي سلطوي قوي خارجي. فهي إذا نظرة تحتية–فوقية تنطلق من تحت بكل ما تحمله من احتقارية إلى فوق حيث التغييب للذاتي والحضور المطلق للآخر الفوقي القوي (الانبهار).

2 -عدم التجاوز والخلق والاكتفاء بتكرار الموروث المعلوماتي للأسباب التي أسلفنا الذكر والتي تخلف كائنا لا يحمل مبادرة ذاتية ومتسم بنظرة احتقارية انبهارية ومسكون بالخوف من سلطة الأنا الأعلى الأحادية الذكورية المطلقة.

3 -حالة انفصام معرفي ثقافي يفصل من خلاله الفرد المتعلم بين المبادئ التعليمية الحديثة وبين الأسلوب الثقافي المتلقي المؤثر في تركيبته النفسية وهذا من شأنه أن يفضي إلى تداخل **الحكم الموضوعي التحرري مع الحكم الأخلاقي القيمي** وعادة ما ينتصر الثاني على الأول مؤسسا بالتالي شخصية انحيازية تكرر نمط التخلف السائد (اليوسف,2000) ولا يكون الدارس أكثر من حامل للمعلومات التي يؤمن بها دوغمائيا والمنبهر بها لأنها تأتي من الغربي المتفوق القوي ويستعملها بشكل تقليدي (من قلد) ولا يصبح بالتالي أكثر من مقلد.

4 -التقليد والاستيراد: "العالم" في المجتمع العربي غير قادر على الخروج على المراسم الغربية وهو بالتالي لا يحمل ثقة في نفسه لأجل الخلق ولكنه في حالة انتظار اليد الخارجية لتصلح ولتدرس الظواهر والمشاكل ولتأمر بالإصلاح ولتهدي كل مظاهر الحياة.

5 -الإحساس بعدم الإيمان بإنجازاته وتصغيره من طرف الأكثر منه علما.

3 تأثير المؤسسة التلقائية في تكوين المؤسسة النظامية و على مستوى التنمية

3 1 المؤسسة التلقائية و المؤسسة السياسية

انه من غير الممكن أن تتشكل التجربة الديمقراطية على المستوى السياسي قبل الاجتماعي لأن الأفراد هم اجتماعيون بالأساس بمعنى وليدي ظروف اجتماعية و بيئية و ثقافية و نفسية. وإذا كانوا غير متشبعين بالحرية **اجتماعيا و تلقائيا** (المبحث الماضي) فإنه من العسير أن تولد الحرية سياسيا وإن ولدت فلن تنجح فكما يقال ف"الحرية ليست قطعة حلوى تهدى للأطفال, الحرية مطلب شعبي وإرادة".

ولا يمكن بالتالي إعادة صنع علبة الكوكاكولا بعد تعليبها. إذا فالناتج السياسي هو ناتج يأتي كنتيجة لتفاعلات ونظالات اجتماعية تنبع من واقع نفسي اجتماعي. و على هذا الأساس لا تؤدي بنا الإرادة السياسية وحدها إلى التقدم السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي مهما كانت إرادة الساسة ما لم يتوافق ذلك مع إرادة شعبية تلقائية تتوق إلى الحرية و إلى احترام الأخر و الاعتراف به كشريك فاعل بشكل تلقائي.

3 2 المؤسسة التلقائية و المؤسسة الاقتصادية في تفعيل التنمية

للحديث عن مؤسسة اقتصادية ناجعة لابد من المرور حتما بثلاث مواضيع رئيسية ألا وهي العمل و العدالة و الملكية الخاصة. يعتبر أمرتيا صن (2000) أن المؤسسة الاقتصادية تتجلى في إزالة الفوارق الاجتماعية والحد من الفقر واعتماد حرية التفاعل الاجتماعي الاقتصادي وحماية الملكية الاقتصادية الخاصة. كما يذهب كل من دارون أسيموقلو (Daron Acemoglu) وسيمون جونسن (Simon Johnson) وجايمس روبينسون (James Robinson) (2004) إلى أن المؤسسة السياسية تلعب دورا أساسيا في تحديد الرخاء الاقتصادي و درجة الحرية والديمقراطية السياسية ونظام الحكم المعتمد وغيرها حيث تنعكس على دور المؤسسة الاقتصادية وتسهم في تحقيق النجاعة المطلوبة. وللوصول إلى كل هذه الأهداف لابد من خلق مؤسسة اقتصادية فاعلة قادرة على حماية الحريات الاقتصادية الفردية والتي بدورها مرتبطة ارتباطا هاما بالمؤسسة السياسية وما وصلت إليه من درجة عدالة اجتماعية ومن درجة مساواة وديمقراطية. وكلا المؤسستين (الاقتصادية و السياسية) متعلق بمؤثرات اجتماعية حضارية ونفسية أي بالمؤسسة التلقائية والتي تحدد مدى أهمية وفاعلية المؤسسات الأخرى (الاجتماعية والسياسية). و يمكن تجسيم هذه الأفكار في الرسم البياني التالي:

الرسم رقم 3 :

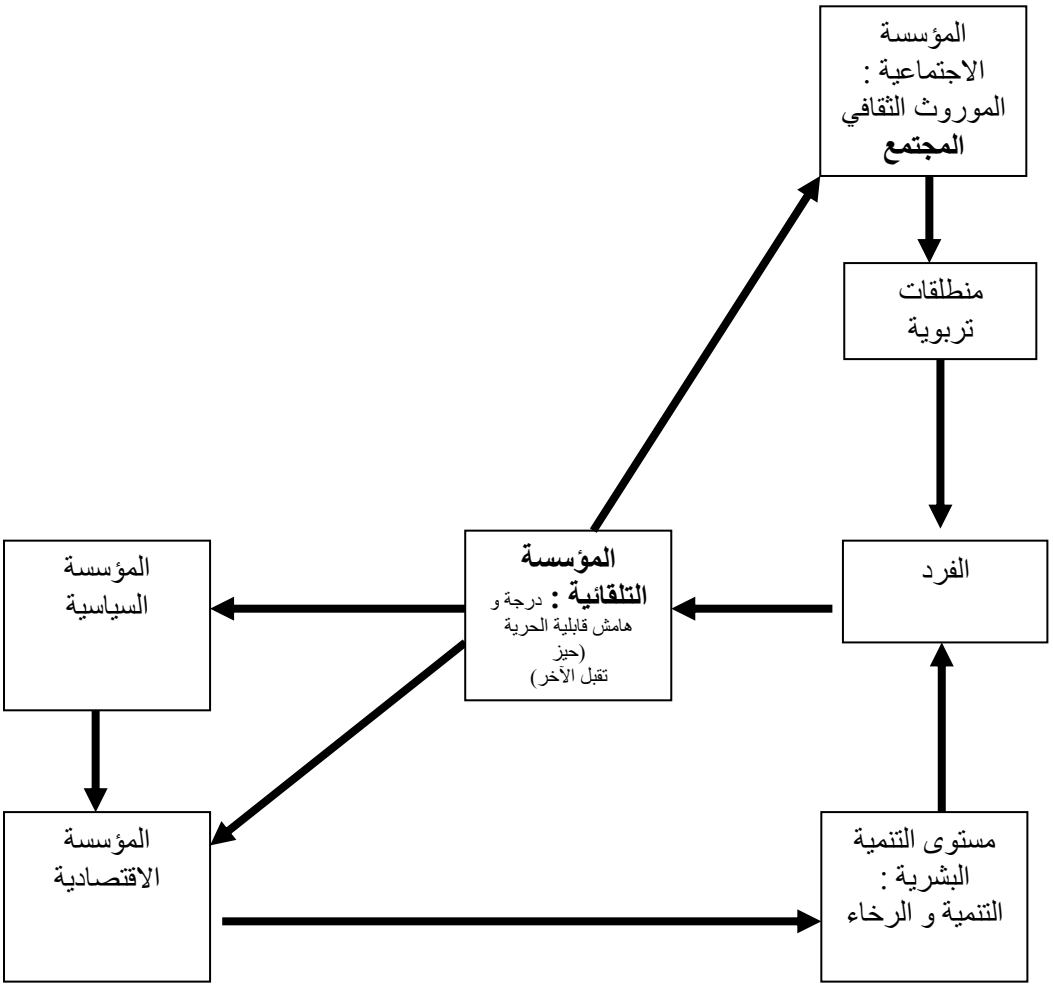

إن المعطيات التي تمحورت حول البلدان العربية تبين ما يلي :

- تطور نسب التمدرس بكل البلدان العربية تطورا كميا يعتبر هاما.
- تطور مستوى الاتصالات والإعلامية والمستوى التكنولوجي عموما.
- تطور نسب الانفتاح الاقتصادي بأغلب البلدان العربية.

ومع كل ذلك فإن التقرير الأول للتنمية البشرية في العالم العربي يبرز مؤشرات تناقض إلى حد كبير النظريات الحديثة للنمو وكذلك نظريات الاقتصاد الدولي التي تعتبر أن الانفتاح كاف لتحقيق إنتاجية عالية وبالتالي نسب نمو هامة وقد أتت هذه الأرقام معبرة عن حالة الوهن برغم توفر رؤوس الأموال والموارد الأولية لكثير من الدول العربية. ولعل نسب البطالة العالية لخير دليل على هذه الحالة حيث بلغت من 15% إلى 25% بالمغرب العربي ناهيك عن بطالة الكفاءات التي تتجاوز بطالة اليد العاملة الغير الكفئة و تأتي متناقضة مع التصورات النظرية لرأس المال البشري. كما أن الناتج الفردي القومي نما بحوالي 0.5% سنويا في ما بين 1985 و 1998[15]. و هذا كفيل بان يحيلنا على تفسير أكثر عمق لأسباب التخلف الاقتصادي العربي حيث نتوقف عند نقطتين العمل و التوزيع العادل للثروة.

[15] التقرير الأول للتنمية البشرية, الأمم المتحدة سنة 2003

- **<u>المؤسسة التلقائية و العمل</u>**

إن سوق العمل يتفاعل وفق قانون العرض والطلب و يتميز في كل بلدان العالم وبشكل حاد في بلدان العالم النامي بعد سنوات السبعينيات ببطالة عالية (الأزمة الحالية). وتكون عواقب البطالة وخيمة من ناحية النجاعة الاقتصادية و على المستوى الاجتماعي. فعدم استغلال اليد العاملة القادرة خاصة منها ذات الكفاءات العالية, يسهم في خسارة فرص الإنتاج و الاستثمار من جهة والتأثير سلبا على الطلب و الأمن الاجتماعي من جهة أخرى.

من ناحية أخرى فإن العمل قيمة تحقق الذات الإنسانية وتسهم في تنمية قدرات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية و في دفعه إلى طموحات مشروعة والتي تعود بالنفع على المجتمع بأكمله سواءا كميا بدعم الاستهلاك وبالتالي تحقيق نسب نمو اقتصادي مطرد أو نوعيا بالتأثير إيجابا على جودة الحياة.

ولأهمية العمل في حياة الإنسان فإن البطالة تولد إحساسا بالضياع عند الفرد وبالنقمة (ميلاد العنف والخروج عن القانون) وسوف نتناول في عنصر العدالة هذه المسألة ولكن سوف نتناول الآن دور العمل في تحقيق النجاعة العملية الممكنة في الوطن العربي.

إن ما جاء في تقرير التنمية العربية الأول[16] وما توصلت إليه بعض الدراسات من تدهور لمستوى الإنتاجية في الدول العربية والذي من المفترض أن يكون قد تطور خاصة بعد الانفتاح التجاري الهام عموما في هذه الدول ولما له من منافع تكنولوجية وتقنية كبيرة تساعد على تحقيق إنتاجية عالية و خاصة مع تطور نسب التعليم و التمدرس. وما حققته هذه الدول طيلة الخمسين سنة الماضية من تطور كمي ونوعي على مستوى الاستثمار العام منه خاصة (البنية التحتية مثلا : مطارات ، موانى، طرقات، سدود...) وعلى مستوى الاتصالات والإعلام والمعلوماتية كفيل أن يؤدي بنا إلى مستوى إنتاجية أعلى.

يذهب في اعتقادنا هنا من أن تدهور الإنتاجية متعلق أساسا بمنظومة اجتماعية أخلاقية تربوية سلفية ومتوارثة لاشعوريا بين أفراد المجتمع العربي. فهذه الوضعية غذتها جودة مؤسساتية تلقائية هابطة أسهمت في حالة من الاكتظاظ ومن التدخلات الوساطية ومن عدم جاهزية الأعمال في آجالها المحددة و في حالة من الفزع والفوضى وعدم المسؤولية وعدم احترام الإنسان و التحايل و التراخي وعدم بذل المجهود المطلوب و اللامسؤولية و الفساد...

و تؤثر هذه المظاهر سلبا على مستوى الإنتاجية ونوعية العمل وتسهم في ضياع الوقت والفرصة الشيء الذي يعطل النمو الاقتصادي. و ينم عدم إتقان العمل عن أنانية مطلقة وتغييب الآخر وعدم الإيمان بوجوده وبأحقيته في الوجود وهذا متعلق بالحرية وبخاصية التنوع والاختلاف التي تعطي الآخر حقه في التواجد لا شعوريا وتصبح بالتالي الثقة من طرف المجموعة في الفرد والفرد في المجموعة مهزوزة وغير تلقائية وفي أغلب الأحيان مفقودة.

فيصبح التحايل ومحاولة استغلال الآخر النابعة من اللاشعور سمة تميز طرفي العمل. و كان من المفترض أن تشكل هذه العلاقة تفاعلا تلقائيا ووعيا كاملا بالآخر الذي لابد أن تحترم تلقائيا حدوده الذاتية. و تصبح بالتالي حركة تلقائية لاشعورية داخل المجتمع ويصبح إذاك الكل يدافع عن الجزء والجزء يدافع عن الكل في حركة توافق متسقة فحينما يعي المشغل أنه في حاجة لذلك العامل أو

[16] التقرير الأول للتنمية البشرية, الأمم المتحدة سنة 2003

الموظف الذي لابد من ضمان حقوقه كاملة (جراية مع حقوق إنسانية...) بإعطائه فرصة أفضل, يكون قد ضمن عدم تجاوز حقوقه. ويذهب في مخيلة الفرد العربي و ضمن دائرة اللاشعور عنده أن لا انفصال بين السلطة و المجموعة الوطنية ويصبح العمل في النطاق العمومي عملا لصالح السلطة في حين أن الصورة مختلفة لأن العمل لصالح المجموعة وإذا ما قدم ناقصا فيحسب على المجموعة (التي من بينها الفرد) الذي يتضرر وإن لم يكن بشكل مباشر.

و يسهم ذلك في خسارة اقتصادية كبيرة دون شعور حيث تتعطل مثلا مصالح بعض الناس نتيجة لتهاون إداري ما. و يضيع الاقتصاد فرصا عديدة وإمكانية للإنتاج اكبر قد تسهم في إحداث جملة من المشاريع الخاصة أو العامة وفي مواطن الشغل ووفقها تتطور القدرة الشرائية للمواطن و جودة الحياة. ويمكن أن نلحظ مقدار ضياع الوقت الناتج عن تردي الإنتاجية في الإدارة بالوطن العربي وهذا مثلما بينا سابقا ناتجا عن عدم الوعي لا شعوريا بالآخر وعدم فهم تركيبة المجتمع وهو بدوره نتيجة لتغيرات نفسية لا شعورية متعلقة بحضور السلطة الأحادية المكثفة وبعدم توفر الموضوعية الناتجة عن غياب الاختلاف والتنوع.

- **<u>المؤسسة التلقائية و الملكية الخاصة و العدالة الاجتماعية</u>**

من جهة أخرى يعتقد كثير من الاقتصاديين[17] من أن جودة المؤسسة الاقتصادية تتجلى أيضا في تحقيق الرخاء الاقتصادي وضمان حق الملكية للأفراد و خاصة في تحقيق توزيع عادل للثروة. ولضمان هذان الهدفان الاقتصاديان لابد من إيجاد مؤسسة سياسية ذات فعالية عالية تتبنى تلقائيا منظومة حقوقية قادرة على استيعاب الطموحات الفردية والمجتمعية ولا يكفي هنا جملة التشريعات السياسية القانونية طالما لم يوجد وعي وقابلية تلقائية من طرف الأفراد للمؤسسة القانونية. إذن فالسلوكيات الفردية تلعب دورا أساسيا في تحقيق النجاعة المؤسساتية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) و التنموية. ولا يعني هذا سوى ذلك الصنع الاجتماعي لأفراد يمتلكون قابلية تلقائية لاشعورية للتفاعلات المؤسساتية (**الحرية واحترام الوقت، احترام الآخر، الثقة، الشفافية، احترام ملكية الآخر، احترام ملك المجموعة، الثقة في المؤسسة، الثقة في الفرد...**).

و يمكن أن نستدل هنا على ضعف المؤسسة الاقتصادية في العالم العربي و خاصة عدم تحقيق العدالة الاجتماعية للثروة بتفشي الفساد و الوساطة في مجالي العمل و الصفقات و الغش....

[17] على غرار امرتيا صن

4.خاتمة

ختاما لقد بينا في هذه الدراسة أن المؤسسة النظامية هي بالضرورة وليدة **مؤسسة تلقائية قوامها احترام الإنسان تلقائيا**. و توقفنا أولا عند أهم محدداتها مبينين أن طبيعة السلطة و النظرة تجاه الجنس الآخر و أهمية الوقت و روح المبادرة داخل الحيز النفسي عند الفرد هي أصل هذه المؤسسة. وهي مرتبطة أساسا بمنظومة لاواعيه و مبثوثة تلقائيا عن طريق المنطلقات التربوية. ثم انتهينا بعد ذلك إلى الإتيان على دورها في تحديد المؤسسة النظامية وفي تأثيرها على ملامح البعد التنموي, إذ حللنا دورها في نجاعة و احترام العمل و في التوزيع العادل للثروة.

إن ما جاءت به النظريات الاقتصادية لا ينطبق حتما على كل المجتمعات حال المجتمع العربي حيث لابد من فهم أدق للخصوصيات الحضارية و التربوية للوصول إلى مستوى تنموي مرموق. و هذا ما أتينا عليه آنفا في **اقتراحنا لهذا المفهوم الجديد**.

المراجع :

احمد إبراهيم اليوسف: علاقة التربية بالمجتمع و تحديد ملامحها النوعية, عالم الفكر, المجلد 29 , العدد 1, 2000.

محمد بقبق: مقدمة في دراسة القانون, مركز النشر الجامعي, تونس 2002.

Acemoglu D., Johnson S. et Robinson J. (2004) : «Institutions as the fundamental cause of long run growth»; www.nber.org, WP n° 10481

Arena R. et Festré A. (2002) : « Connaissance et croyances en économie : L'exemple de la tradition autrichienne » ; Revue d'Economie Politique, 112 (5).

Arrow K. J., (1974) : «Choix collectif et performances industrielles» ; Paris.

Assidon E. (2002) : « Les théories économiques de développement » ; La Découverte, Paris

Barro R. J. et Sala-i-Martin X. (1995) : «Economic Growth »; McGraw-Hill.

Begg D., Fischer S. et Dornbuch R. (2002) : « Macroéconomie » ; 2éme édition française ; DUNOD

Borner S., Bodmer F. et Kobler M. (2004) : «L'efficience institutionnelle et ses déterminants: le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique» in www.ocde.org

Bréhier E. (1994) : « Histoire de la philosophie, 19ème siècle » ; Cérès Editions, Tunis.

Durkheim E. (1996) : « L'éducation et la société » (en langue arabe) ; Editions 5 ; Dar Moued, Damas, traduction Watfa A.

Edwards S. (1988) : « Terms of trade, tariffs, and labor market adjustment in developing countries » ; World Bank Economic Review ; Vol 2, n° 2.

Fopoussi J. (2004) : « capital social et performances économiques : une analyse basée sur le fonctionnement d'une économie informelle » ; LAMETA, WP n° 8, www.google.com

Garaudy R. (1981) : « Pour l'avènement de la femme » ; Editions Albin Michel, Paris.

Gatti R., Paternostro S. et Rigolini J. (2003) : « Individual attitudes toward corruption : Do social effects matter ? » ; Banque Mondiale, WPS n° 3122.

Gurgur T., et Shah A. (2005) : « Localization and corruption : Panacea or Pandora's Box ? » ; Banque Mondiale, WPS n° 3486.

Harris J. R. et Todaro M. P. (1970) : " Migration, unemployment and development : A two sector analysis"; The American Economic Review, vol 9 n1.

Islam R. (2004) : « What are the right institutions in a globalizing world ? »; Banque Mondiale, WPS n° 3486.

Krugman P. et Obstfeld M. (1995) : « Economie internationale » ; 2ème édition française ; Paris, Bruxelles.

Lucas R. E. (1988) : « On the mechanics of development planning »; Journal of Monetary Economics, 22, 1.

Menard C., (1989) : «Les organisations d'économie de marché » ; Revue d'Economie Politique, vol 99.

Olson M. (1965) : « The logic of collective action »; Cambridge, M.A.: Harvard University Press

Ostrom E. (1992) : «Community and the endogenous solution of common problems»; Journal of Theoretical Politics, vol 4, n° 3

Ostrom E. (1995) : «Incentives, Rules of the Game and Development»; Annual World Bank Conference on Development Economics.

Romer P. M. (1986) : « Increasing returns and long-run growth » ; Journal of Political Economy, vol 94.

Romer P. M. (1990) : «Endogenous technical change» ; Journal of Political Economy, vol 98.

Sen A. (2000) : «Development as freedom » ; Oxford University Press, New Delhi.

Woolcock M. (1998): « social capital and economic development: Toward a theoretical synthesis and policy framework » ; theory and society , 27